الأمم المتحدة

A/AC.109/2014/SR.8

الجمعية العامة

Distr.: General
14 August 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد لاسو ميندوزا ..... (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-56351 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أُقر جدول الأعمال.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (تابع) (A/AC.109/2014/15؛ A/AC.109/2014/L.7)

٢ - السيد روزانتال (المراقب عن غواتيمالا): قال إن وفد بلده كرر الإعراب عن تأييده القوي لحقوق الأرجنتين المشروعة في جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وذكر أن الجمعية العامة أقرت في العديد من قراراتها بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بخصوص الإقليم. وأوضح أن سكان الجزيرة الأرجنتينيين طردوا منها بالقوة في عام ١٨٣٣ وأن السكان الحاليين هم من الرعايا البريطانيين الذين لا يمكن اعتبارهم أصحاب حق في تقرير المصير. وأبرز أن الأمم المتحدة اعترفت بالطبيعة الخاصة والفريدة لهذه الحالة التي تخص أراضٍ مستعمرة وليس شعباً مستعمرا، واستبعدت صراحة انطباق مبدأ حق تقرير المصير في حالة جزر مالفيناس. ودعا المملكة المتحدة إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية من خلال استئناف المفاوضات الثنائية والحوار مع الأرجنتين وفق لقرارات الأمم المتحدة العديدة ذات الصلة.

٣ - السيد كونك (المراقب عن أوروغواي): قال إن وفده كرر الإعراب عن تأييده القوي لحقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وأضاف أن الأرجنتين محقة في مطلبها من وجهة نظر جغرافية وتاريخية وأيضا قانونية، باعتبار أن الأمر يتعلق بسلامتها الإقليمية. وأضاف قائلا إن الجمعية العامة واللجنة أوضحتا أن مسألة جزر مالفيناس لها وضع استعماري خاص وفريد، ودعا الأرجنتين والمملكة المتحدة بوصفهما طرفي النزاع الوحيدين إلى استئناف المفاوضات بغرض التوصل إلى حل سلمي في أقرب وقت ممكن. كما حث الطرفين على الامتثال لنداء الجمعية العامة في قرارها ٣١/٤٩ الداعي للامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة، بما في ذلك استغلال الموارد في المنطقة المتنازع عليها أو إجراء مناورات عسكرية. واسترعى انتباه اللجنة إلى البيان المشترك الصادر عن الدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (MERCOSUR) والدول المنتسبة إليها (A/68/482) والذي شدد على أن اتخاذ تدابير انفرادية من هذا القبيل والاستمرار في إطالة أمد النزاع يتنافيان مع قرارات الأمم المتحدة والإعلانات العديدة الصادرة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (MERCOSUR) والدول المنتسبة إليها وعن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها من المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف. كما أعاد البيان المشترك تأكيد الالتزامات الواردة في إعلان مندوزا المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن تبادل المعلومات عن أي سفن أو هياكل بحرية تكون لها صلة بمسألة جزر مالفيناس.

٤ - وذكر أن موقف بلده بشأن مسألة جزر مالفيناس يتماشى مع التزامها التاريخي بمبدأي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وقال إن حكومته لم تعترف بشرعية الاستفتاء الذي أجري عام ٢٠١٣. وأعرب عن أمله في أن تتمكن الحكومتان المعنيتان من إيجاد الأرضية المشتركة اللازمة للتوصل إلى حل تفاوضي فيما بينهما.

٥ - السيد ايسي (بابوا غينيا الجديدة): قال إن وفده ضم صوته مرة أخرى إلى توافق الآراء بشأن اعتماد القرار

السنوي (A/AC.109/2014/L.7). وحث طرفي النزاع على الإحاطة بوجه خاص بالفقرة ٥ التي كررت الإعراب عن تأييد اللجنة لمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام بقصد مساعدة الطرفين على الامتثال لما طلبته الجمعية العامة. وأضاف قائلا إن أي مفاوضات ينبغي أن تعترف بحقوق ومصالح سكان الإقليم وتحترمها، وفقا للقرار وللبيان الذي أدلى به وزير الشؤون الخارجية والعبادة في جمهورية الأرجنتين في الجلسة السابقة للجنة (A/AC.109/2014/SR.7). ودعا إلى النظر بجدية في الاقتراح الوارد في الرسالة التي وجّهها الممثل الدائم للمملكة المتحدة إلى الرئيس، شريطة أن لا يخضع ذلك لأي شروط مسبقة. واختتم بيانه إنه ينبغي لأعضاء اللجنة أيضا أن يقدموا خيارات أخرى للتوصل إلى حل نهائي للنزاع الذي اتخذت اللجنة الخاصة بشأنه أكثر من ٣٠ قرارا.

٦ - السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين): قالت إن بلدها مثله مثل كافة بلدان منطقة البحر الكاريبي المستقلة يساند على نحو لا لبس فيه حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها. واستدركت قائلة إن القضية قيد النظر، وعلى نحو ما أقرته الجمعية العامة مرارا وتكرارا، لا تتعلق بإرادة سكان مستعمرين يعيشون تحت سلطة حاكمة أجنبية، وإنما تتعلق بمطالبات متضاربة بشأن السيادة على جزر تقع على مسافة قريبة من الساحل الأرجنتيني. وأوضحت بأنه بالنظر إلى كون بلدها، سانت فنسنت وجزر غرينادين، هو الآخر دولة أرخبيلية، فإنها تدرك أهمية حماية السيادة والسلامة الإقليمية لجميع جزرها من نزوات قوى استعمارية سابقة بعيدة جغرافيا. وأشارت إلى أن عدم وجود الإرادة السياسية هو أصل التوترات العسكرية والدبلوماسية بشأن جزر مالفيناس، ودعت الحكومتين الأرجنتينية والبريطانية إلى استئناف المفاوضات بحسن نية.

٧ - السيد ميزا - كوادرا (مراقب عن بيرو): قال إن التأييد التاريخي لبلده للحقوق السيادية المشروعة للأرجنتين على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها يتماشى مع الإعلانات الإقليمية والثنائية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك الإعلان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الثالث لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، الذي انعقد في بلده في عام ٢٠١٢. وأضاف أن نائب وزير الخارجية البيروفي حضر شخصيا سنة ٢٠١٣ أمام رئاسة اللجنة تأييدا للحقوق السيادية للأرجنتين على هذه الجزر. وأشار إلى أن بيرو أعادت في آخر لقاء جمع بين وزيري خارجية بيرو والأرجنتين في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ تأكيد موقفها بشأن المسألة وشددت على ضرورة استئناف الأرجنتين والمملكة المتحدة للمفاوضات قصد إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع بشأن السيادة في أقرب وقت ممكن، عملا بالبيانات الإقليمية والدولية المتتالية، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ الذي دعا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء المفاوضات. وبخصوص مهمة المساعي التي يقوم بها الأمين العام عملا بالقرار ٩/٣٧، دعا الأمم المتحدة إلى مواصلة مشاركتها الفعالة على أعلى مستوى. وأشار إلى أن، المفاوضات بين الطرفين المعنيين على نحو ما كررت اللجنة تأكيده، هي الطريقة الوحيدة لتسوية المسألة.

٨ - السيد كوروما (سيراليون): قال إن بلده تربطه علاقات ثنائية ممتازة مع طرفي النزاع وبالتالي فإن لديه مصلحة خاصة في أن يتوصلا إلى تسوية سلمية على وجه السرعة. وأضاف قائلا إن مسألة جزر الفوكلاند/مالفيناس تكتسي طابعا معقدا وفريدا من نوعه لأنها تتعلق في آن واحد بمسألة سيادة وبمسألة تقرير مصير سكان إقليم. وأشار إلى أن كلا من ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يضعان مصالح شعوب إقليم ما فوق أي اعتبار. واسترسل يقول إنه ينبغي للجنة الحفاظ على حيادها

بشأن المسألة قيد النظر واحترام اختيار الشعب. ولاحظ بارتياح أن الطرفين وسكان الجزر أعربوا عن استعدادهم للمضي في مسار التفاوض والحوار. وارتأى كخطوة أولى أن توفد اللجنة بعثات زائرة إلى الأرجنتين والمملكة المتحدة وإلى الجزر ذاتها قصد تجميع المعلومات. وتزامنا مع حلول منتصف العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار، حث اللجنة على مضاعفة مبادراتها لتدارك الوقت الضائع.

٩ - السيدة أرشي إيشيفيريا (المراقبة عن كوستاريكا): قالت متحدثة باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إن مطالبة الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس لقيت تأييدا قويا من طرف ٣٣ رئيس دولة وحكومة خلال مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المنعقد في كوبا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقد أصدروا إعلانا أعربوا فيه عن مصلحة بلدان المنطقة كافة في استئناف المفاوضات وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على حد سواء، وسلطوا الضوء على الموقف البناء للحكومة الارجنتينية تجاه المفاوضات. وذكر أن الإعلان المنوه عنه أكد مجددا ضرورة امتثال الطرفين لنداء الجمعية العامة الوارد في قرارها ٤٩/٣١ من خلال الامتناع عن إدخال تعديلات انفرادية على الحالة، وجدد التأييد القوي لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام.

١٠ - وأعربت بوصفها مراقبة عن كوستاريكا عن تأييد بلدها لحقوق الأرجنتين السيادية في جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وقالت إنه يتعين على حكوميتْ الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل سلمي نهائي للنزاع حول السيادة وفقا لقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما قرار الجمعية العامة رقم ٤٩/٣١. وذكرت أن كوستاريكا دأبت دوما على تأييد الإعلانات المتعلقة بتحقيق ذلك الهدف المعتمدة في منتديات شتى، دولية وإقليمية ومشتركة بين إقليمين، وتعتقد أن موقف الأرجنتين يستند إلى القانون الدولي استنادا قويا.

١١ - السيدة مورغان (المراقبة عن المكسيك): أكدت تأييد بلدها لحقوق الأرجنتين السيادية في جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر. وتمشيا مع الإعلان المعتمد في الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، فإن المكسيك واصلت الدعوة إلى المفاوضات ودعت الطرفين إلى استئناف المباحثات في أسرع وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي ونهائي مقبول من الطرفين بشأن مسألة جزر مالفيناس، وفقا لبيانات منظمة الدول الأمريكية وقراراتها. و في هذا الصدد، أوضحت بأن المكسيك تُقدِّر استعداد الأرجنتين استكشاف حلول بديلة وحثت المملكة المتحدة على الانضمام إلى هذه الجهود بهدف التوصل إلى حل نهائي وفقا للقانون الدولي.

١٢ - السيد رويز (المراقب عن كولومبيا): ذكر أن الوضع الاستعماري الخاص والفريد لجزر مالفيناس يشكل مصدر اهتمام ليس فقط بالنسبة لبلده بل للمنطقة بكاملها. وأعرب مجددا عن تأييد كولومبيا للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بالجزر، على نحو ما تم الإعراب عنه في العديد من المنتديات الإقليمية، بما في ذلك الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية. ولاحظ بأنه من مصلحة المنطقة أن تستأنف الحكومتان المفاوضات بأسرع وقت ممكن للتوصل

إلى حل سلمي ونهائي للنزاع، قال إن وفد بلده يأسف لكون النزاع لم يجد بعد طريقه نحو الحل بالرغم من مُضي وقت طويل على اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) والقرارات اللاحقة. وأشار إلى أن وفد بلده أعاد التأكيد على أهمية الامتثال لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٩ الذي دعا الطرفين إلى الامتناع عن إدخال تعديلات انفرادية على الوضع وأكد دعمه للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام في هذا الشأن.

١٣ - السيد خايمي كالدرون (المراقب عن السلفادور): أعاد التأكيد على أن مسألة جزر مالفيناس تعد من المسائل ذات الأولوية التي أخذت تسترعي اهتمام المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف، وسلط الضوء على رغبة الأرجنتين في التعاون في الجهود الرامية إلى استئناف الحوار والمفاوضات قصد التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. واستطرد قائلاً إنه بالرغم من العلاقات السياسية والتجارية المتينة التي تربط الأرجنتين والمملكة المتحدة وتعاونهما في العديد من القضايا الدولية الرئيسية، لم تستأنفا بعد مفاوضاتهما بشأن جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بالجزر، وفقا لما دعت إليه العديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية. وأوضح بأن الحوار يجب أن ينطلق من قواعد القانون الدولي ومبدأ السلامة الإقليمية التي تؤيدها الخصائص الجغرافية والقانونية والتاريخية للأرخبيل.

١٤ - وبخصوص الاستفتاء الذي أُجري في جزر مالفيناس في عام ٢٠١٣، قال إن إثارة مبدأ تقرير المصير على حساب مبدأ السلامة الإقليمية يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومع قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د-١٥). وأشار إلى أن السلفادور دعت بالتالي المملكة المتحدة والأرجنتين إلى استئناف المفاوضات بهدف التوصل في أسرع وقت ممكن إلى حل عادل وسلمي نهائي لهذا النزاع على السيادة.

١٥ - وكرر تأييد السلفادور لمبادرة برلمان أمريكا الوسطى بإعلان يوم ١٠ حزيران/يونيه من كل سنة ”يوم تضامن أمريكا الوسطى مع جزر مالفيناس الأرجنتينية“.

١٦ - السيد سانابريا ريفارولا (مراقب عن باراغواي): قال إن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية اعتمدت في دورتها الرابعة والأربعين المنعقدة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إعلانا بشأن جزر مالفيناس رحبت فيه الدول الأعضاء بإعادة الحكومة الأرجنتينية تأكيد إرادتها لمواصلة استكشاف كافة السبل الممكنة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، وبنهجها البنَّاء تجاه سكان جزر مالفيناس، وجددت التأكيد على ضرورة استئناف حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة للمفاوضات بشأن النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بالجزر في أسرع وقت بغرض إيجاد حل سلمي لنزاع طال أمده.

١٧ - السيدة غارسيا لوبيز (المراقبة عن هندوراس): أكدت تأييد بلدها للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بالجزر، والذي سبق أن عبرت عنه كذلك مؤخرا في المنتديات الإقليمية مثل اجتماعات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرلمان دول أمريكا الوسطى. وعلاوة على ذلك، وقّع رئيس جمهورية الأرجنتين ورؤساء دول وحكومات أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وبليز، في عام ٢٠٠٠ إعلانا مشتركا حثوا فيه حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات في أسرع وقت قصد التوصل إلى حل للنزاع على السيادة. وأضافت قائلة إن بلدان أمريكا اللاتينية بأجمعها تؤيد القضية الأرجنتينية، خدمة للأمن والسلم الدوليين.

١٨ - السيدة بوستامانت (إكوادور): قالت إن حكومة بلدها تؤيد بقوة حقوق الأرجنتين السيادية على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بالجزر، وحثت حكومة المملكة المتحدة على استئناف المفاوضات مع الأرجنتين من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي في أسرع وقت. وأضافت قائلة إن الأرجنتين ليست لمفردها فقضيتها تعتبر قضية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى كونها قضية دولية.

١٩ - وأفادت أن المشاركين في الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين لمنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة اعتمدوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ قرارا أيدوا فيه هذا الموقف وذكّروا بأهمية الامتثال لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ في ما يتصل بالتنقيب عن الهيدروكربونات واستكشافها في الجرف القاري للأرجنتين، واعترفوا بحق الأرجنتين في مقاضاة كل من يمارس تلك الأنشطة، طبقا لمقتضيات القانون الدولي.

٢٠ - ومضت قائلة إن الاستفتاء الذي أُجري في عام ٢٠١٣ لم يغير جوهر مسألة جزر مالفيناس وأن النتائج المترتبة عنه لن تساهم في حل النزاع على السيادة. وذكّرت أن الجمعية العامة رفضت في عام ١٩٨٥ إدراج مبدأ تقرير المصير ضمن القرار المتعلق بمسألة جزر مالفيناس، لأن سكان الجزيرة كانوا جميعهم مواطنين بريطانيين. وأضافت قائلة إنه بخلاف الأرجنتين، تجاهلت المملكة المتحدة محاولات الأمين العام استخدام مساعيه الحميدة، على نحو ما أوصت به الجمعية العامة، قصد جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات؛ واستطردت قائلة إن هذه الدعوة للانخراط في الحوار، إعمالا للمبدأ المنصوص عليه في الميثاق والذي يقضي بأن تسوى النزاعات بالطرق السلمية، ما كان ينبغي رفضها بهذا الشكل.

٢١ - السيد تيميرمان (المراقب عن الأرجنتين)، وزير الشؤون الخارجية والعبادة في جمهورية الأرجنتين: أعرب، عن شكره للوفود التي عبرت عن تأييدها للحقوق السيادية لبلده بشأن النزاع وأيضا لمشروع القرار. ومضى يقول إن بعض الوفود أشارت إلى الوقت الذي مضى منذ اعتماد القرار الأول بشأن هذه القضية في عام ١٩٦٥، وأشار إلى صعوبة الامتثال لهذه القرارات. وذكر أن تنفيذ القرارات أمر سهل في حقيقة الأمر إلاّ أن الأرجنتين لا يمكنها مع الأسف القيام بذلك بمفردها: إذ يتوجب على الطرف الآخر إبداء اهتمامه أيضاً بقبول ولاية الأمم المتحدة. واستدرك قائلا إن المملكة المتحدة لم تحضر حتى اجتماعات اللجنة الخاصة. وأضاف أن ذلك البلد استمر في تجاهل القرارات الستة والأربعين التي دعت إلى استئناف المفاوضات. وشكك في أن يكون بإمكان بلد أقل قوة التصرف على ذلك النحو.

٢٢ - وأعرب عن أسفه لعدم حضور ممثل المملكة المتحدة، ولاحظ أن الطرف الآخر تمادى في رفض دعوات الأرجنتين إلى الانخراط في الحوار. وقال إن الوضع بسيط للغاية: فالأرجنتين وفاء بالتزاماتها بتعددية الأطراف، أبدت دوما استعدادها لاستئناف المفاوضات بشأن كافة الجوانب المحيطة بالمسألة، بما في ذلك القضايا التي يطرحها الطرف الآخر للمناقشة؛ وأضاف قائلا إن المملكة المتحدة التي انتهجت مقاربة أحادية الجانب بخصوص المسألة، عملت على منع حدوث ذلك برفضها التفاوض. واختتم قائلا إنه ينبغي لجميع البلدان، كبيرها وصغيرها، الامتثال لقرارات الأمم المتحدة، مشيرا إلى أن الأرجنتين ستواصل العمل وفقا لهذا المبدأ، الذي يعتبر الوسيلة الوحيدة لضمان تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.